في محور خاص في مجلة «نيوستيتسمان» البريطانية عن سورية

تقرير برامرتس بشأن اغتيال الحريري قد يعطي امريكا الفرصة لضرب آخر تحالف معاد لها في المنطقة

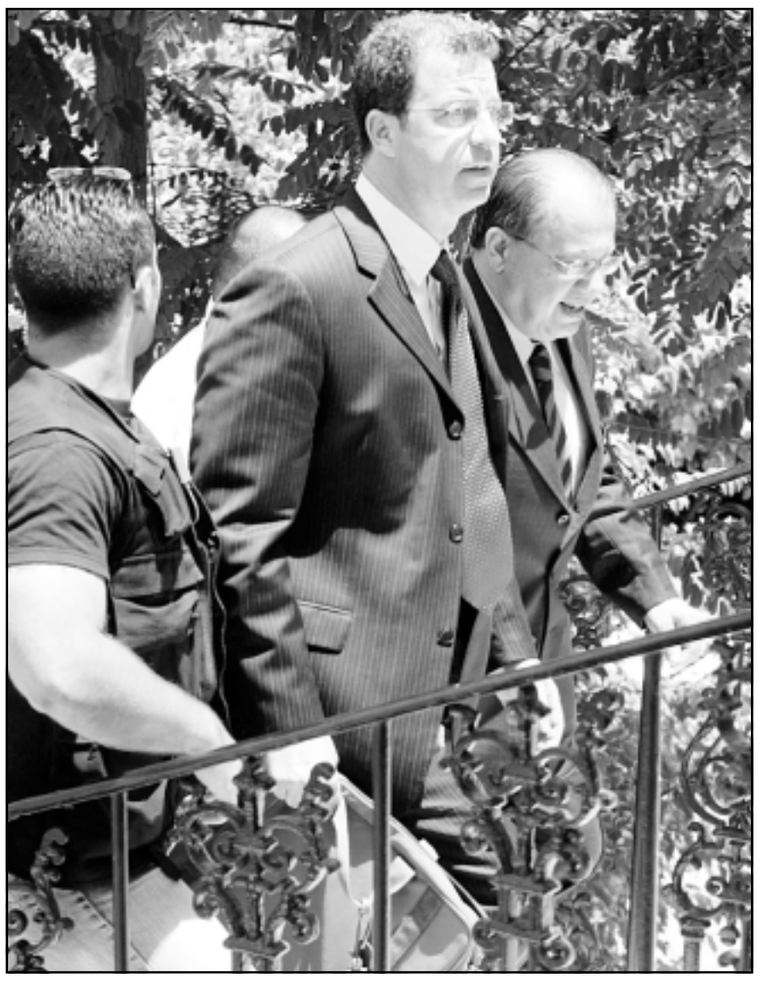

رئيس التحقيق التابع للامم المتحدة البلجيكي برامرتس لحظة وصوله الى بيروت امس

لندن ـ «القدس العربي»:

خصصت المجلة البريطانية المعروفة «نيوستيتسمان» محورا خاصا عن سورية شارك فيه خبراء في الشأن السوري، ومراسلون صحافيون وبعض الكتاب العرب. واشار المحور الى اللاعبين الحقيقيين في السلطة السورية الان، ووضع سورية فيما بعد مرحلة تقرير المحقق الخاص للامم المتحدة في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري العام الماضي. ويرى الخبير في الشأن السوري ومؤلف كتاب «الاسد» باتريك سيل ان المعركة الامريكية للسيطرة على المنطقة تتركز الان في سورية، وقال ان صقور الادارة الامريكية، خاصة المحافظين الجدد يعتقدون ان دمشق تملك مفتاح تأمين الاستراتيجية الامريكية من ناحية اخضاع المنطقة للنفوذ الامريكي. وقال ان سورية على خلاف العراق صارت بمثابة وجع الرأس للادارة الامريكية.

فسورية تمثل جزءا من التحالف المعادي لامريكا في المنطقة والذي يضم اضافة لها، ايران، وحزب الله، وحماس، وتحديدا محمود احمدي نجاد، وبشار الاسد، وحسن نصرالله، واسماعيل هنية. ويرى سيل ان المعركة لتحييد هذا التحالف الاخير، تتم على خلفية الفوضى في العلاقات الدولية التي برزت بسبب الغزو غير الشرعي للعراق، وهي الحرب التي شوهت كل العلاقات في منطقة الشرق الاوسط، واعطت دفعة لقوى العنف وعناصر الفوضى. وعلى خلفية هذه الفوضى يقول سيل ان استراتيجية امريكا واسرائيل هي التركيز على سورية باعتبارها الحلقة الاضعف في المنطقة، ومن خلال تركيع سورية فسيكون بامكانهما تمزيق الحلف وعزل ايران التي قد تجبر على اغلاق مشاريعها النووية، كما سيتم عزل المقاتلين او الجهاديين في العراق، وسيؤدي تركيع سورية الى نزع اسلحة حزب الله، وتتولى اسرائيل حماس التي ستكون وحيدة.

وهذا التفكير ادى الى صدور تشريع في الكونغرس عرف باسم «قانون محاسبة سورية» (2003)، الذي صمم للتصدي لما قال عنه الرئيس الامريكي جورج بوش، التهديد غير العادي والكبير للامن القومي الامريكي، والسياسة الخارجية والاقتصادية لامريكا، التي تتضمنها افعال الحكومة السورية في دمشق، التي تتهم بدعم الارهاب والتدخل في الشأن اللبناني، وتحاول الحصول على اسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب تشعر سورية انها اصبحت في مدى الهدف الامريكي. واضاف سيل قائلا ان تحديات من هذا النوع تحتاج الى زعيم قوي.

ففي الوقت الذي كان فيه حافظ الاسد استاذا في لعبة التوازنات السياسية الواقعية فان نجله بشار، عانى من اخفاقات دبلوماسية، وبطء في عجلة الاصلاح الداخلي، وانتهاكات لحقوق الانسان.

ولم يخف الكاتب هنا ان تصرفات الرئيس السوري مثير للحيرة، فهو لا يعرف ان كان الاسد اصلاحيا او عرضة للتلاعب من قوى لها مصلحة بالابقاء على الوضع كما هو، او انه اصبح حاكما ديكتاتوريا مطلقا. ويعتبر سيل ان قرار مجلس الامن 1680 الذي صدر الشهر الماضي ودعا سورية لاقامة علاقات كاملة مع لبنان كخطوة لاستعادة سيادة لبنان الكاملة، يعتبر امتحانا كبيرا لسورية التي تتعامل مع لبنان بشكل خاص، ولهذا رفضت سورية القرار واعتبرته تدخلا في الشأن الداخلي وانها لن تقيم علاقات مع لبنان بدون معركة.

ولبنان بشكل خاص مهم. فهو لا يبعد عن سورية اكثر من 20 كيلو مترا، وحاولت دمشق منع بروز اي قوة معادية لها على الحدود مع لبنان، وعندما احتلت اسرائيل لبنان مرتين، عملت سورية الى افشال معاهدة سلام دعمتها امريكا بين لبنان واسرائيل عام 1983. ويعتقد سيل ان النقطة المحورية الان في «المعركة على سورية» هو التحقيق في اغتيال الحريري، ومع ان حكومة دمشق اكدت على عدم وجود اي علاقة بالحادث، الا انها تنتظر تقرير سيرجي برامرتس بفارغ الصبر.

والرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي دعم بشار الاسد في بداية حكمه اصبح من ألد اعدائه ويطالب بتقديم كل المتورطين باغتيال الحريري للعدالة. وفي حالة تقديم برامرتس ادلة قوية عن ضلوع سورية، فالضغط على سورية سيصل لاعلى المراحل. ومن هنا فالاعتقالات الاخيرة ضد المعارضة رسالة الى الجميع ان النظام لا زال يسيطر على الاوضاع. وفي سيناريو آخر، اذا تبين ان مسؤولين في النظام لهم علاقة بالحادث، فسيفضي الى عقوبات دولية مما يعني اضعاف التحالف الاخير المعادي لامريكا في المنطقة.

وفي مقال اخر كتبه نيكولاس بلانفورد، تحدث فيه عن «فجر الديمقراطية الكاذب» في سورية واثر الاعتماد المطلق على نظام المخابرات، ويقول ان بشار الاسد قدم مبادرات اصلاحية في بداية حكمه الا ان ما عوق عمله هو النظام الامني الجامد، والعلاقات المتضاربة لجماعات المصالح المرتبطة بالنظام الامني جعلت من ربيع دمشق امرا بعيد المنال.

وفي الوقت الذي اتهم فيه النظام السوري بدعم المقاومة العراقية الا ان الملف اللبناني يعتبر من اكبر اخطاء النظام، مشيرا الى العلاقة التي توترت مع رفيق الحريري، على خلفية اصرار سورية على ترشيح اميل لحود، الرئيس اللبناني لولاية جديدة.

واضاف ان تقرير برامرتس الذي سيصدر الاسبوع القادم قد يذكر اسماء مسؤولين امنيين مقربين من الرئيس الاسد، خاصة صهره آصف شوكت. وحفل المحور بتقارير عن الثقافة المحافظة التي تبحث عن الاثارة الجنسية بسبب الكبت والحرمان، والعلاقات اللبنانية ـ السورية والفلسطينية ـ السورية. كما تحدث المحور عن اهم صانعي الشأن السوري من المعارضة ورجال النظام، حيث اشار الى رياض سيف، رياض الترك، وعبدالحليم خدام، وبشار الاسد وزوجته اسما الاسد، والمخرج السوري عمر اميرالاي، والجنرال غازي كنعان الذي انتحر العام الماضي، وميشيل كيلو ورامي مخلوف، وعلي صدر الدين البيانوني، زعيم الاخوان المسلمين.

وفي الموضوع الاقتصادي تحدث المحور عن محاولات عبدالله الدرديري المسؤول عن اصلاح الاقتصاد السوري، والذي يحاول اخراج سورية من اقتصاد القطاع العام الى اقتصاد السوق الحرة ضمن خطة خمسية، تتضمن تخصيص عدد من البنوك وتشجيع الاستثمار الدولي، والاستفادة من الاموال التي يرسلها السوريون العاملون في الخليج، خاصة ان النفط السوري في حوض الفرات مجهد وانتاج سورية القليل سيجعلها بحلول عام 2010 تستورد النفط.

ولاحظ التقرير ان تقدما من نوع ما حصل خلال العامين القادمين، الا انه تساءل ان كان الدرديري طموحا اكثر من اللازم ام لا، ويضيف ان تشجيع السياحة بالاستفادة من المواقع الاثرية السورية الكثيرة ومناخها المعتدل، لم يؤد الى سياحة دولية، فعلى الرغم من كل النوايا والجهود التي يبذلها الدرديري وعدد من المتعاونين معه، فان تغيرا في الاقتصاد السوري لن يتم في ظل الوضع السياسي الحالي.

قوى 14 آذار تطلب غداً وضع سلاح «حزب الله» تحت إمرة الجيش

ترقّب لتقرير برامرتس وجنبلاط يرى في التظاهرات مناورة لأمر أكبر

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

ينصب الاهتمام في بيروت على متابعة حدثين رئيسيين في الايام القليلة المقبلة هما: تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة استشهاد الرئيس رفيق الحريري القاضي سيرج برامرتس وجولة الحوار الوطني الجديدة يوم غد الخميس في مجلس النواب التي تنعقد بعد عاصفة من الاحتقان بسبب تظاهرات الغضب التي نفذها أنصار «حزب الله» احتجاجاً على تقليد شخصية الامين العام للحزب السيد حسن نصرالله في برنامج تلفزيوني.

واللافت أن بعض اوساط 14 آذار ربط بين هذه التحركات الاحتجاجية وموعد تقديم القاضي برامرتس تقريره الى مجلس الامن الدولي، وذهب رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط الى رفض حديث نصرالله عن أن التحرك كان «عفوياً»، وقال إنه «نتيجة أمر عمليات تسخين وكان مبرمجاً ومدروساً ومناورة لأمر أكبر».

وكان القاضي الدولي زار امس وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ، وطلب عدم التقاط صور له خلال المقابلة، ولم يدل وهو يغادر قصر بسترس بأي تصريح. اما الوزير صلوخ، فقال «لن ينكشف أي خيط بالنسبة الى التقرير، هو رجل يعمل مع الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة كوفي عنان».وعن موعد تقديم التقرير قال «الاسبوع المقبل، ربما بين 10 و11 من الاسبوع المقبل ،وما من شخص أياً كان ومهما كانت التخيلات يمكنه ان يتكلم كلمة واحدة عن التقرير ما لم يسلم الى عنان ورئيس مجلس الامن واعضائه والى الحكومة اللبنانية ثم ينشر، وعندما نقرأه نعلم محتواه. والآن لا انا ولا أي رئيس من الرؤساء ولا اي شخص من الأشخاص يعرف ماذا يتضمنه هذا التقرير. نحن ننتظر ليرفع التقرير ثم نقرأ مضمونه».

في هذه الاثناء، وعشية استئناف جولة الحوار غداً تكثف الاتصالات بعيداً عن الاضواء لتهدئة الاجواء نتيجة التشنج الداخلي، وكان ابرزها بين رئيسي مجلس النواب والحكومة نبيه بري وفؤاد السنيورة في وقت ترتقب عودة رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري من الخارج للمشاركة في طاولة الحوار التي ستتابع البحث في مستقبل سلاح المقاومة تحت عنوان الاستراتيجية الدفاعية.وعلم أن أفرقاء 14 آذار سيحملون معهم تصوراً موحداً لهذه الاستراتيجية رداً على تصور «حزب الله» يقوم على أن يكون سلاح «حزب الله» بإمرة الجيش اللبناني والطلب الى المؤسسة العسكرية إعداد اكثر من سيناريو للاستراتيجية الدفاعية.وقال النائب جنبلاط «سنسأل الجيش ما هي البدائل للدفاع عن الجنوب، لا عن سورية ولا عن ايران».

وستكون حاضرة على طاولة الحوار دعوة السيد نصرالله الى ميثاق شرف بين السياسيين يضع ضوابط للانفلات الاخلاقي، وقد اعتبر النائب بطرس حرب «أن هذه الدعوة في محلها من اجل تكريس الادبيات السياسية في اطار الاحترام المتبادل ووضع قيود للممارسة السياسية في اطار احترام التعبير وفي احترام الاحكام القانونية ورأي الغير، من دون ان يؤدي ذلك الى اصطفاف على حساب تعدد الرأي».

كما ستتم اثارة أحداث الشغب في مناطق الطريق الجديدة والاشرفية وعين الرمانة وقطع طريق المطار اضافة الى موقف العماد ميشال عون عن علاقته بـ «تيار المستقبل» عندما قال «لا تحدثوني عن تيار المستقبل وإعلامه. فلو أردنا أن نرد على كلام (المستقبل) لكنا أحرقنا التلفزيون التابع له منذ زمن».

ودخل رئيس الجمهورية العماد اميل لحود على خط المتحاورين امس محذراً من «عمل البعض على إيقاع الخلاف بين اللبنانيين ليسهل عندها اجتياح لبنان مجدداً والوصول الى بيروت».

ورأى «ان الحوار مهم ويجب أن يستمر، على أن تبحث كل المواضيع الخلافية على طاولة الحوار وليس في الشارع». وجدد رئيس الجمهورية دعم المقاومة، مؤكدا أنها «شرف لبنان وكرامته ومصدر قوته والعامل الاساسي في تحقيق الاستقرار». ولفت الرئيس لحود الى وجوب التفكير في مصلحة لبنان ككل ووقف الشتائم، لانه «من السهل تأمين المال ودفعه لمن يتولى الشتم والسباب، لكن من الصعب جداً وقف أي صدام إذا حصل لا سمح الله. ونأمل بالتالي ان يتخذ المتحاورون قراراً آخر بأن يكون العمل السياسي راقياً وليس بالشتائم لانها سبب خسارة كبيرة لجميع اللبنانيين».

الرئيس اللبناني يحذر من محاولات جديدة ستحصل للقضاء على المقاومة

■ بيروت ـ يو بي أي: حذر رئيس الجمهورية العماد اميل لحود امس الثلاثاء من محاولات جديدة ستحصل للقضاء على المقاومة ضد اسرائيل في لبنان .

وقال لحود امام وفد من جنوب لبنان «أصارحكم بالقول ان محاولات عدة ستحصل من وقت الى آخر وتحت عناوين مختلفة، لكن هدفها الاول والاخير القضاء على المقاومة(ضد اسرائيل) » .

واردف يقول «ان ردنا على هذه المحاولات هو التمسك بالثوابت التي يؤمن بها اللبنانيون والتي حققت التحرير(في اشارة الى تحرير معظم الجنوب اللبناني من الاحتلال الاسرائيلي) وجعلت لبنان قويا، وفي مقدم هذه الثوابت حماية المقاومة ووحدة اللبنانيين والعمل يدا واحدة في سبيل لبنان واللبنانيين».

وقال «ان المقاومة هي شرف لبنان وكرامته ومصدر قوته والعامل الاساسي في تحقيق الاستقرار».

البيانوني يؤكد استمرار عضوية الاخوان المسلمين في «اعلان دمشق» وان مؤتمر الخلاص لم يتلق أي دعم من لبنان

■ لندن ـ يو بي أي: نفى المراقب العام لجماعة الأخوان المسلمين في سورية المحظورة علي صدر الدين البيانوني أن يكون مؤتمر جبهة الخلاص الوطني الذي أنهى أعمال مؤتمره بلندن أمس الاول تلقى أي رسائل دعم من لبنان، وشدد على أن انعقاده في فندق «دورتشستر» الفخم ليس رسالة موجهة.

وقال البيانوني في مقابلة مع «يونايتد برس إنترناشونال» امس الثلاثاء «نحن في هذا المؤتمر لم تصلنا أي رسالة من أي جهة خارج سورية». وأعرب عن ارتياحه لسير المؤتمر، مضيفاً أنه «كان جيداً وحقق في اعتقادي الأهداف الموجودة منه في تأسيس قواعد عامة لجبهة الخلاص الوطني ووضع خطة عمل وأكد على مبادئ للجبهة وأعتقد أنه بداية طيبة تدعو للتفاؤل».

وأكد أن موضوع تأسيس حكومة انتقالية «لم يكن مدرجاً على جدول أعمال مؤتمر لندن»، وقال إن هذه الحكومة «سيتم تشكيلها في مرحلة مقبلة عندما يكون الوقت مناسباً حتى لا يحدث فراغ في الوضع السوري».

وسُئل عن مغزى اختيار فندق «دورتشستر» الفخم مكاناً لمؤتمر الجبهة، فأجاب «نحن لم نختر هذا الفندق لسبب معين وقررنا عقد مؤتمرنا خارج سورية لأننا لم نتمكن من عقده داخلها وفي أوروبا تحديداً لأن دولها هي الوحيدة التي تسمح بعقد مثل هذه الأنشطة والمؤتمرات، وعندما تقرر عقده في لندن جرى اختيار الفندق لا لسبب مقصود».

ونفى البيانوني علمه بأن الرئيس بشار الأسد أقام في فندق دورتشستر حين زار بريطانيا في كانون الأول (ديسمبر) 2002.

وحول ما إذا كان عقد جبهة الخلاص مؤتمرها في «الدورتشستر» رسالة موجهة، اكتفى البيانوني بالقول «يبدو أنها رسالة غير مقصودة».

وسُئل عن مستقبل عضوية جماعة الأخوان المسلمين في إعلان دمشق بعد مؤتمر لندن، فأجاب «نحن أعضاء في الإعلان وأعضاء في جبهة الخلاص الوطني وثبّتنا في اللائحة التنظيمية للجبهة أن العضوية فيها لا تتعارض مع عضوية المشاركين في أي تحالف أو جبهة أخرى ما دامت لا تتعارض مع أهدافها».

ونفى البيانوني ما نقل عن لسانه في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» بأن شريكه في جبهة الخلاص النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام سيخضع لمحاكمة بعد إسقاط نظام بشار الأسد.

وقال «إن هذا النقل غير دقيق وأنا لم أقل ذلك وقلت نحن ليس من مهمتنا أن نحاكم الناس، وإذا كانت هناك في المستقبل اتهامات موجهة لأي إنسان فمن الممكن أن تعرض على القضاء الوطني وهذا ليس خاصاً بالسيد خدام بل بأي إنسان حتى ولو كان علي البيانوني متهماً بشيء فالقضاء الوطني هو الذي يفصل».

وأضاف «نحن لا نعطي براءة ذمة لأحد ولا نحكم على أحد ولا ندين ولا نبرئ لأن هذه ليست مهمتنا فنحن الآن في صلب معارضة سلمية لإحداث تغيير ديمقراطي في البلد ومستعدون للمشاركة مع كل الفئات الوطنية شرط أن لا تكون أيديها ملوثة بالدماء أو الفساد، وتم على هذا الأساس تحالفنا مع خدام».

وأشار المراقب العام لجماعة الأخوان المسلمين في سورية الى أن الخطوة المقبلة لجبهة الخلاص ستكون «تحويل البيان الختامي لمؤتمر لندن وخطة العمل الموجودة الى خطوات وبرامج عملية حتى نستطيع أن نتقدم على هذا الطريق ولا نبقى في دائرة إصدار البيانات».

ورأى إن الدعوة الى العصيان المدني في سورية «واردة لكنها تحتاج الى إنضاج ولعل الأيام والشهور المقبلة تُنضج هذه الحالة».

وبرر عدم مشاركته في الإعتصامات والتظاهرات التي دعت إليها أحزاب سورية معارضة أمام السفارة السورية بلندن بالقول «أنا لا أتخلف عن أي نشاط للمعارضة السورية في لندن أو غير لندن وشاركت في كل الإعتصامات التي دُعيت إليها عندما أكون هنا في بريطانيا ولكن عندما أكون مسافراً لا أستطيع حضورها».

فصيل سوري معارض يعلن إنسحابه من جبهة الخلاص

■ لندن ـ يو بي أي: أعلن التجمع الوطني الديمقراطي السوري (تود) انسحابه من جبهة الخلاص الوطني التي كان أسسها نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام والمراقب العام لجماعة الأخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني ومعارضون آخرون قبل نحو شهرين.

وأشار الى أن فصائل أخرى «تنوي إعلان انسحابها من الجبهة خلال بضعة أيام».

وأبلغ القائم بأعمال المنسق العام للتجمع مروان حمود المقيم في النمسا «يونايتد برس إنترناشونال» امس الثلاثاء «قررنا الإنسحاب من (الجبهة) لأننا لم نر فيها أي ممارسة ديمقراطية وأنها قادرة على أن توصلنا الى سورية الحرة الديمقراطية التي نسعى إليها ولم تعد هناك أية أرضية للإستمرار في العمل المشترك بيننا».

وقال حمود «لا نقبل أن نكون أداة لخدام كي يصبح رئيساً لسورية لأنه غير مؤهل، كما أن تصرفاته وممارساته خلال مؤتمر لندن أثبتت هذا الشيء وخاصة الجلسة الختامية التي كان من المقرر فيها انتخاب مجلس الخلاص الوطني».

وأضاف «إن خدام ترك المجتمعين واختفى مع البيانوني و 20 شخصاً آخرين معظمهم من الأخوان ومن جماعته من البعثيين القدامى واتفقوا على الأسماء دون مشاورتنا والتي تضم 25 اسماً كما اتفقوا على أن تكون قائمة الجبهة توافقية بحيث يكون التصويت معها أو ضدها ومن الطبيعي أن تفوز لأنها تمثل أغلبية المشاركين في مؤتمر لندن والبالغ عددهم 43 معارضاً».

ووصف حمود هذه الممارسة بأنها «غير ديمقراطية وأسلوب إقصائي»، مشيراً الى «أن فصائل معارضة أخرى تنوي الإنسحاب من الجبهة وستتخذ قراراً بهذا الشأن خلال بضعة أيام»، غير أنه تجنب الكشف عنها.

اسرائيل تقيم جدران عزل عنصري في الداخل الفلسطيني لفصل العرب عن اليهود

د. يوسف جبارين: الجدران العنصرية رسالة واضحة للعرب «لا نريدكم»

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

تحت عنوان «جدران الفصل بين العرب واليهود في إسرائيل» عقد في جامعة حيفا وبالتعاون بين المركز اليهودي العربي لدراسات الشرق الأوسط في الجامعة، والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان، يوم دراسي تناول الجوانب السياسية والقانونية والنفسية لجدران الفصل بين الاحياء والقرى العربية والأحياء والتجمعات السكنية اليهودية وتأثيرها من كافة الجوانب خاصة على المواطنين العرب.

افتتح اليوم الدراسي بكلمات ترحيبيه وتحيات من قبل رئيس المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا د. فيصل عزايزة، الذي أكد على ضرورة فتح النقاش العام في مثل هذه القضايا خاصة في المجال الأكاديمي وتلاه، د. راسم خمايسي المحاضر في قسم الجغرافيا وعلم البيئة، ومن ثم رئيس المؤسسة العربية لحقوق الإنسان المحامي سليم وكيم، وتلاه دان بابلي رئيس اللجنة الإدارية للمركز اليهودي العربي في جامعة حيفا ومن ثم البروفسور اريه راطنر عميد قسم العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا.

هذا وتناولت أولى حلقات النقاش «الجدران وإسقاطاتها القانونية والنفسية» حيث ناقش المشاركون عدة قضايا بين بينها التأثير النفسي والحقوقي لبناء الجدران إضافة الى الجانب الجغرافي والسياسي خاصة وان ظاهرة بناء الجدران بين البلدات العربية واليهودية أخذه بالازدياد من سنة لأخرى والغالبية هي التي تتخذ قرار بناء الجدران وليس هناك أي إشراك للجانب الآخر أي الجانب العربي.

مدير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، محمد زيدان الذي استعرض بناء الجدران في إسرائيل بين القرى العربية والتجمعات السكنية العربية والبلدات اليهودية والتي تمس بحقوق الإنسان والمواطن والتي جزء منها كان حسب قرار حكومي قال إن الغالبية ترى بالأقلية خطرا ومجموعة غير مرغوب بها من كافة جوانب الحياة. والأمر الخطير هو انه في بعض الحالات قرار بناء الجدار كان بقرار من الحكومة وبتمويلها الكامل الأمر الذي إن لم يتوقف قد يكون بمثابة سياسة وبرنامج حكومي. وأضاف زيدان إن بناء الجدران يزيد من الشعور بالتمييز العنصري لدى الأقلية خاصة وان بناء الجدران لا يحل المشاكل بل يزيدها. المحاضر في قسم الحقوق في جامعة حيفا وجامعة تل ابيب د. يوسف جبارين، الذي استعرض الجانب القانوني الحقوقي لبناء الجدران خاصة وان المحاكم والقانون تعرضوا في الفترة الاخيرة نسبيا لقضية بناء جدران الفصل قال ان الجدران تفصل بين اليهود وبين العرب لذلك فالجدران هي جدران عنصرية وهي مفروضة فرضا من الجانب القوي على الجانب الضعيف الأمر الذي يؤدي الى ضرر بالأملاك للأقلية، وهنا الرسالة واضحة هي: لا نريدكم نحن هنا وانتم هناك.

هذا وتبين من خلال المداخلة التي قدمتها السيدة منى كركبي من قسم علم النفس في جامعة حيفا ان هناك ضررا نفسيا كبيرا على المواطنين العرب جراء بناء الجدران الأمر الذي يسبب له الضغط والتأثير على اتخاذه لعدة قرارات هامة في حياته منها اختيار مجال التعليم ومكان الإقامة والسكن.

يذكر انه تم إرسال التقرير لهيئة الأمم المتحدة عن سياسة اسرائيل العنصرية باقامة الجدران العازلة داخل مناطق الـ48 بين العرب واليهود، ومن المتوقع ان يتم مناقشته خلال الشهر القادم في اللجنة لمكافحة كافة أشكال العنصرية في مدينة جنيف.

الفقرات الرئيسية في «وثيقة الوفاق الوطني» الفلسطيني

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: في ما يلي ابرز الفقرات في «وثيقة الوفاق الوطني» التي وقعها القادة الفلسطينيون الاسرى في السجون الاسرائيلية والتي ستطرح في استفتاء.

وقع هذه الوثيقة امين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي والشيخ بسام السعدي عن حركة الجهاد الاسلامي، وعبد الرحيم ملوح نائب امين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومصطفى بدارنة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

كما وقعها الشيخ عبد الخالق النتشة عن الهيئة القيادية العليا لحركة المقاومة الاسلامية (حماس).

1ـ الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من اجل تحرير ارضه وانجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الاراضي المحتلة عام 1967 وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الاسرى والمعتقلين.

2ـ الاسراع في انجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة (خلال الحوار الفلسطيني) في آذار/مارس 2005 فيما يتعلق في تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي اليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق اسس ديمقراطية ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

«(...) المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية 2006 بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والاحزاب الوطنية والاسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان (...) على اساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية،» (...)

6ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية وبخاصة حركتي فتح وحماس والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محليا وعربيا وإقليميا ودوليا الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية اطارا جبهويا عريضا وائتلافا وطنيا شاملا واطارا وطنيا جامعا للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا.

3ـ حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك في خيار المقاومة بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الاراضي المحتلة عام 1967 الى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف اشكاله ووجوده وسياساته (...).

4ـ وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على اساس برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والاسلامية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية (...).

5ـ حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة (...) المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لارادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة (...)

7ـ ادارة المفاوضات من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالاهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على ان يتم عرض اي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه او اجراء استفتاء عام حيث ما امكن.

8ـ تحرير الاسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به وبكافة الوسائل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة والتشريعي وكافة التشكيلات المقاومة.

9ـ ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين ينبثق عن هيئات متابعة وظيفته (...) التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ القرار 194 القاضي بحق العودة للاجئين وتعويضهم.

10ـ العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل للمقاومة وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها.

11ـ التمسك بالنهج الديمقراطي وباجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقا للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة (...).

12ـ رفض وادانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل ودعوة العرب شعبيا ورسميا لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والاعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني.

13ـ دعوة الشعب الفلسطيني الى الوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14ـ نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود الى الفتنة وادانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين ابناء الشعب الواحد والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار اسلوبا وحيدا لحل الخلافات.

15ـ المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الضفة والقدس (...).

16ـ ضرورة اصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها (...) بما يجعلها اكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الامن والنظام العام وتنفيذ القوانين وانهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وانهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات (...).

17ـ دعوة المجلس التشريعي لمواصلة اصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة (...) والعمل على اصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة.

18ـ العمل من اجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري سياسيا ومحليا ومن اجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي والمتعلق بازالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعياتها.

المستشفيات الاسرائيلية تهدد بالتوقف عن معالجة الطفلة مارية وعمها

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

بعث عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، د.دوف حنين، برسالة عاجلة الى وزير الأمن الاسرائيلي عمير بيرتس، يطالبه فيها بالتدخل الفوري لمنع اعادة الطفلة الفلسطينية مارية أمن (3,5 أعوام) وعمّها ناهد أمن، الى قطاع غزة قبل أن ينالا كافة العلاجات اللازمة. وطالبه كذلك بتحمل المسؤولية الكاملة عن اصابتهما وتحمل كافة مصاريف علاجهما في المستشفيات الاسرائيلية.

وانتقد د.حنين بشدة التهديدات باعادة الجريحين الى قطاع غزة دون اتمام علاجهما بحجة عدم وجود جهة ممولة للعلاج، وأكد د.حنين بأن بيرتس ووزارته يتحملان كافة المسؤولية عن اصابتهما وعلاجهما خاصة وأنهما قد أصيبا بحالة حرجة جراء قيام جيش الاحتلال بجريمة اغتيال، في حي تل الهوا في قطاع غزة والتي استشهد جراءها أحمد الدحدوح الذي تدعي اسرائيل ضلوعه في «سرايا القدس»، اضافة الى أم الطفلة مارية، حنان أمن (25 عاما)، وشقيقها مهند أمن (5 أعوام) وجدتها، نعيمة أمن (50 عاما).

وذكر د.حنين في رسالته بأن الطفلة مارية تلقت العلاج في مستشفى تل هشومير وبأنها في حالة شلل تام في كافة أعضاء جسدها وبأن عمها تلقى علاجه في مستشفى إيخيلوف وبأن فترة العلاج لكليهما انتهت، الا أنهما ما زالا بحاجة الى المراقبة والتدريبات لاستعادة القدرة على الحركة.

وقد أعلن المستشفيان، تل هشومير وايخيلوف عن عدم قدرتهما على استيعاب الجريحين أكثر بينما أعلن أكثر من مشفى تأهيلي عن عدم استعداده لاستقبالهما قبل ضمان دفع المبالغ المطلوبة والتي تصل الى عشرات ألوف الشواقل. ومن المتوقع أن تتم اعادتهما الى غزة بأي وقت وبظروفهما الصحية الحرجة. وقال د.حنين «جيش الاحتلال اعترف بأنه هو الذي ارتكب جريمة الاغتيال أي بأنه هو المسؤول عن الكارثة المأساوية التي حلت بعائلة أمن، لذا فإن الطلب الانساني الأساسي والأبسط من سلطات الاحتلال هو أن تتحمل مسؤولية علاج من تسببت بمأساتهم.» وأضاف «التنكر للمسؤولية تجاه هذه العائلة وأبنائها هو جرم اضافي لا يقل عن الجرم الأول بحقها ، انه استهتار مقرف بوجع الآخر وتنكر غير أخلاقي من المسؤولية».